

وبخصوص المساواة، فقد نصّت (المادة ٦) من الدستور على أنّ "الأردنيين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في اللغة أو الدين". وأن الدولة تكفل تكافؤ الفرص لجميع الأردنيين، وجاء نص (المادة ٢٢) ليوضح إنّ لكل أردني الحق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة بالقوانين والأنظمة. وعليه ضمن الدستور أن يتمتع جميع المواطنين بالمساواة السياسية والقانونية وفي فرص التعليم والعمل والإقامة وكل ما شأنه أن يكرّس المساواة الحقيقية بين المواطنين.

أمّا فيما يتصل بمبادئ السيادة الشعبية، وحكم الأغلبية وضمّان حقوق الأقليات، فقد نصت مواد الدستور على أنّ نظام الحكم نيابي، وأنّ الأمة هي مصدر السلطات وأنّ الدولة تحمي حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية (المواد ١، ٢٤، ١٤) على التوالي.

أمّا فيما يخص القيود الدستورية على الحكومة ومبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء، فقد أعطى الدستور مجلس النواب حق طرح الثقة بالحكومة وحق توجيه الأسئلة والاستجواب والالتهام للوزير أو للوزراء مجتمعين ونص كذلك على مبدأ استقلال القضاء وكلّ ذلك من خلال الفصل المرن بين السلطات لتجنب تركيز السلطة بيد السلطة التنفيذية.

تطور الحياة النيابية والديمقراطية في الأردن:

تشكل الممارسة الفعلية والتطبيق العملي لمبادئ النظرية الديمقراطية الواردة في الدستور المعيار الأهم للحكم على التجربة الديمقراطية، إذ لا يكفي أن يتم تضمين الدستور خطاباً ديمقراطياً شكلاً دون أن يتم ترجمة هذا الخطاب إلى واقع عملي معاش وملمس. فالعبرة في التطبيق والالتزام بالمعايير الديمقراطية ونصوص الدستور وليس التوقف عند النص. عليها وباعتبار أنّ نظام الحكم في الأردن هو نظام (نيابي - ملكي -

ورائي)، وتغدو دراسة تطور الحياة النيابية أمراً ضرورياً حتى تتمكن من تقييم الأداء الديمقراطي للدولة الأردنية. لذلك سوف يتم دراسة تطور الحياة الديمقراطية في الأردن من خلال إلقاء الضوء على تطور الحياة النيابية والتي بدورها سوف يتم تقسيمها إلى المراحل التالية:

المرحلة الأولى (١٩٢١ - ١٩٤٦):

اتسمت الفترة ما بين (١٩٢١-١٩٢٨) بعدم وجود دستور للإمارة وبغياب المجالس التشريعية، حيث رفضت سلطات الانتداب وضع دستور ولم توافق على إنشاء هيئة تشريعية واكتفت بالسماح للأمير بتعيين مجلس شوري الذي تم إلغاؤه عام (١٩٢٧م). ومع ذلك فقد اختط الملك عبد الله الأول خطأً سياسياً متسامحاً ينسجم مع طبيعته الشخصية ومع بساطة تركيب المجتمع الأردني، واعترف بالتعددية السياسية حيث أتاح الفرصة لأعضاء حزب الاستقلال للمشاركة في الحياة السياسية ومع صدور القانون الأساسي لعام ١٩٢٨، تم التشريع لإجراء انتخابات وصدر أول قانون انتخاب والذي بموجبه تم انتخاب المجلس التشريعي الأول والذي انعقد بتاريخ (٢/٤/١٩٢٩) وكان عدد أعضائه (١٦) عضواً ورئيسه حسن خالد أبو الهدى (الدجاني والدجاني ١٩٩٣).



وبموجب القانون الأساسي كان المجلس يفتقد إلى صلاحيات رقابية حقيقية ولم تتعدّ مهامه الفعلية تقديم النصح والرأي للحكومة التي كان أعضاؤها أعضاء في المجلس التشريعي دونما انتخاب. كما تم انتخاب أعضاء هذا المجلس على مرحلتين: ينتخب بها المواطنون عدداً من المرشحين الذين يقومون بدورهم بانتخاب أعضاء المجلس التشريعي. ولم يكمل هذا المجلس مدته الدستورية وتم حله في (٩/ شباط/ ١٩٣١م). الفترة الممتدة من (١٩٣١-١٩٤٧) شهدت انتخاب أربعة مجالس تشريعية هي المجلس التشريعي الثاني (١٩٣١ - ١٩٣٤)، المجلس التشريعي الثالث (١٩٣٤- ١٩٣٧)، المجلس التشريعي الرابع (١٩٣٧-١٩٤٢)، المجلس التشريعي الخامس (١٩٤٢- ١٩٤٧).



وباستعراض الحياة الديمقراطية والبرلمانية في هذه الفترة يتّضح أنّه لم يكن هناك ديمقراطية حقيقية لا على المستوى النظري ولا على المستوى العملي - التطبيقي. فمن ناحية كان الدستور الأوّل لعام (١٩٢٨) دستوراً انتدابياً لم يجعل الأمة مصدر السلطات

وركز السلطة بيد الانتداب والأمير وأضعف المجلس التشريعي (راجع القانون الأساسي). كما يلاحظ أيضاً أنّ السلطة التشريعيّة كانت تسمى بالمجلس التشريعي، مدته ثلاث سنوات، عدد أعضائه (١٦) بما فيهم أعضاء المجلس التنفيذي، لم يتكون من نظام المجلسين ولم يُعطَ سلطة حقيقية، لذا فقد اتفق المراقبون على وسم هذه المرحلة بمرحلة الديمقراطية العفويّة نظراً لطبيعة الدور والنهج الذي مارسه الأمير عبد الله في الحكم.

المرحلة الثانية (١٩٤٧ - ١٩٦٧):

تعدّ هذه الفترة من أكثر فترات تاريخ الأردن السياسي حساسية واضطراباً جمعت المتناقضات وشهدت الكثير من الأحداث السياسية بحيث يمكن اعتبارها سنوات تأسيسية تركت بصماتها على تطور الحياة السياسية (الحزبية منها والنيابية) للسنوات التي تلتها. فقد شهدت هذه الفترة الأحداث السياسية المحلية والعربية التالية: استقلال الأردن وصدور دستور (١٩٤٧م)، الحرب العربية الإسرائيلية وقيام دولة إسرائيل (١٩٤٨م)، وحدة الضفتين عام (١٩٥٠م) "استشهاد الملك عبد الله الأول وتسلم الملك طلال السلطات الدستورية وصدور دستور (١٩٥٢م)، اعتلاء الملك حسين العرش عام (١٩٥٣م)، ثورة الضباط الأحرار في مصر، حلف بغداد، حرب السويس، أزمة نيسان (١٩٥٧م) في الأردن وحل الأحزاب وإعلان الأحكام العرفية، الوحدة المصرية السورية، الوحدة الأردنية - العراقية، قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام (١٩٦٤م)، وحرب هزيمة (١٩٦٧م). ويمكن تقسيم هذه الفترة الحرجة إلى فترتين متميزتين جمعتهما بعض التشابه وفصل بينهما الكثير من الاختلاف، الفترة الأولى هي من عام (١٩٤٧-١٩٥٧) والتي تميزت بازدهار الحياة الديمقراطية والحزبية والبرلمانية، حيث شهدت المملكة مجالس نيابية. أما الفترة الثانية الممتدة من (١٩٥٧-١٩٦٧) فأهم ما يميزها هو تراجع مستوى الحريات العامة، حظر

الأحزاب السياسية وتطبيق الأحكام العرفية لفترة من الوقت، وشهدت انتخاب المجالس النيابية الثلاثة اللاحقة منذ (١٩٦١-١٩٦٦).



لقد

أدى ذلك التزاحم السياسي الداخلي والعربي والدولي إلى تأزيم الوضع السياسي للأردن، إضافة إلى ما سبق ذكره من أحداث، شهدت تلك الفترة بداية دخول النفوذ الأمريكي إلى المنطقة إما عن طريق المساعدات التي مثلها برنامج ترومان (النقطة الرابعة) أو من خلال الدعوة لإقامة الأحلاف العسكرية التي كانت تطرحها بريطانيا أولاً (حلف بغداد) والولايات المتحدة ذاتها لاحقاً (مبدأ أيزنهاور). وفي الوقت نفسه كانت الأوضاع تتفاعل عبر الحدود السياسية بين الدول حيث ساد تداخل الأفكار مع تداخل السياسات والحراك الجماعي، فمن تبني سياسة الاستقلال الناجز إلى سياسة رفض الأحلاف إلى سياسة الوحدة. وكلها موضوعات أسهم الاختلاف بالرأي الرسمي العربي حولها في إذكاء نوع من الحرب العربية الباردة دخلت بموجبه المنطقة في الصراع الدولي من أوسع أبوابه. ترافق مع ذلك اشتداد قوة تيار الحركة القومية العربية الذي سيطر على الشارع العربي والخطاب

السياسي العربي. وكان لا بد أن تنعكس هذه التطورات والتفاعلات بظلالها على الأوضاع السياسية الأردنية ووقع الحياة البرلمانية والحزبية فيها، وهو الأمر الذي كان بالفعل. وعلى مسار الحياة النيابية فقد جرت انتخابات مجلس الأمة الأردني الأول (١٩٤٧ - ١٩٥٠) بموجب دستور (١٩٤٧م) وقانون الانتخاب الجديد الذي أناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك وأخذ بنظام المجلسين حيث جعل عدد أعضاء مجلس النواب عشرين نائباً، وعدد أعضاء مجلس الأعيان عشرة أعيان وتم تحديد مدة المجلس بأربع سنوات. وقد تولى هذا المجلس تعديل قانون الانتخاب ليتناسب مع الوضع القائم بعد وحدة الضفتين.



مجلس الأمة الأردني الثاني (١٩٥٠-١٩٥١) جاء بعد إقرار الوحدة بين الضفتين وأجريت الانتخابات في الضفتين لتأليف مجلس نواب موحد يضم أربعين نائباً نصفهم من الضفة الشرقية والنصف الآخر من الضفة الغربية كما ضوعف عدد أعضاء مجلس الأعيان ليصبح عشرين عضواً. وتولى هذا المجلس إقرار مشروع وحدة الضفتين. وتم حل هذا

المجلس بعد مرور سنة على انتخابه لفقدان التعاون بين السلطة التنفيذية والتشريعية ولاعتراض المجلس على مشروع الموازنة (أبو غنيمة ١٩٩٨) فاسحاً المجال لمجلس الأمة الثالث (١٩٥١-١٩٥٤). الذي تم حله في (٢٣/ حزيران/ ١٩٥٤) تجنباً لتعرض الحكومة لقرار حجب الثقة من قبل المعارضة. ويعدّ إصدار دستور (١٩٥٢م) أهم إنجاز لهذا المجلس.

أما مجلس الأمة الرابع (١٩٥٤-١٩٥٦) فقد قاد معارضة انضمام الأردن لحلف بغداد وقامت حكومة سعيد المفتي بحل هذا المجلس الذي كان عرضة للانتقاد بسبب عدم الثقة بنزاهة العملية الانتخابية التي أشرفت عليها حكومة توفيق أبو الهدى، وتمت الدعوة لانتخابات جديدة. على إثر نتائج هذه الانتخابات التي جرت في ٢١/ تشرين أول/ ١٩٥٦ والتي فازت بها أحزاب المعارضة تشكل مجلس الأمة الخامس (١٩٥٦-١٩٦١) وشكلت أحزاب المعارضة الحكومة برئاسة سليمان النابلسي زعيم الحزب الوطني الاشتراكي الذي شكل حكومة ائتلافية ضمت مجموعة البعثيين والشيوعيين لتكون أول وزارة حزبية في تاريخ المملكة. في عهد هذا المجلس حصلت المحاولة الانقلابية وأزمة نيسان ١٩٥٧ والتي أدت بدورها إلى حظر الأحزاب السياسية.

المجلس النيابي السادس (١٩٦١-١٩٦٢): شهد هذا المجلس تعديل قانون الانتخاب ليصبح عدد النواب ستين والأعيان ثلاثين وتم حل هذا المجلس بعد سنة من انتخابه إثر تشكيل حكومة وصفى التل الذي لم يرغب بالإبقاء على مجلس ثلث أعضائه نجحوا بالتزكية ولم يحظ برضى المواطنين (أبو غنيمة ١٩٩٨). وتمت الدعوة لانتخابات جديدة حيث تشكل مجلس الأمة السابع (١٩٦٢-١٩٦٣) عبر انتخابات حرة، وشهد تنامي المعارضة السياسية العلنية للحكومة والمطالبة بإعادة تنظيم الحياة الحزبية. وبسبب عدم منح الثقة لحكومة سمير الرفاعي تم حل هذا المجلس

بتاريخ (٢١/٤/١٩٦٣)، تمت الدعوة لانتخابات جديدة تشكل على إثرها مجلس الأمة الثامن (١٩٦٣-١٩٦٦) الذي جاء في أجواء من المظاهرات والمسيرات والاعتقالات وضعف نسب المشاركة في الاقتراع ونجاح واحد وعشرين نائباً بالتزكية. انتهى هذا المجلس بالحل ليفسح المجال لتشكيل مجلس الأمة التاسع عبر انتخابات (١٩٦٧م).

تشير النظرة التقييمية لهذه التجربة إلى تذبذب في الممارسة الديمقراطية الفعلية وتباين بين الدستور والتطبيق، فمن ناحية تعدّ الترتيبات القانونية الواردة في دستوري (١٩٤٧م) و(١٩٥٢م) أكثر ديمقراطية وليبرالية من مثيلاتها في دستور (١٩٢٨م). وقد تضمن دستور (١٩٥٢م) جملة من المبادئ الديمقراطية المتقدمة التي تجعل منه دستوراً متميزاً في العالم العربي. أما من ناحية الممارسة الفعلية فقد شهدت فترة الخمسينيات ما يمكن اعتباره أفضل مرحلة ديمقراطية في تاريخ الأردن من حيث الحريات العامة والنشاطات الحزبية والعلاقة بين السلطات والتطبيق الأمين لنص الدستور وروحه عكستها بشكل دقيق تجربة حكومة سليمان النابلسي. غير أن هذه التجربة الديمقراطية الرائدة لم تتمكن من تجذير نفسها في الحياة السياسية الأردنية نتيجة كثير من العوامل الأمر الذي أدى إلى تراجع في الممارسة الديمقراطية خصوصاً بعد حظر نشاط الأحزاب السياسية.

المرحلة الثالثة (١٩٦٧-١٩٨٩):

تمثل هذه المرحلة غياب الحياة النيابية وسيادة قانون الطوارئ والأحكام العرفية. فبسبب احتلال إسرائيل للضفة الغربية وتوتر الأوضاع الأمنية بات من المتعذر إجراء انتخابات نيابية في الضفة الغربية لذا تم التمديد لمجلس النواب التاسع عدة مرات إلى أن تم حلّه في (٢٣/١١/١٩٧٤م). ولملاء الفراغ السياسي الناشئ عن غياب الحياة النيابية، تم تشكيل المجلس الوطني الاستشاري في (٢٠/نيسان/١٩٧٨م) لمدة سنتين، حيث

استمرت هذه التجربة مدة ست سنوات في ثلاث دورات متتالية. وقد عين عن لواء جرش في المجلس الاستشاري د. محمد أحمد محمد الربيع في الفترة (١٩٧٨-١٩٨٢م)، وسنة (١٩٨٢م) عين السيد عيسى العابد الريموني والواقع أنه لا يمكن اعتبار المجلس الاستشاري بديلاً عن مجلس النواب، لأن أعضاءه جاءوا عن طريق التعيين وليس الانتخاب الحر المباشر، كما أن صلاحيات المجلس كانت محدودة جداً ولم تتعدّ الدور الاستشاري. ومن أجل إجراء تعديلات دستورية في (المادة ٧٣) من الدستور تمت دعوة مجلس الأمة التاسع المنحل للانعقاد وإجراء الانتخاب العام في نصف عدد الدوائر الانتخابية وأن يتولى أعضاء مجلس النواب انتخاب نواب لملء المقاعد الشاغرة في الدوائر التي يتعذر إجراء انتخابات فيها استمر هذا المجلس الذي سمي العاشر - رغم أنه امتداد للتاسع - حتى (١٩٨٨/٧/٠٣م).

من الواضح أنّ هذه المرحلة تشكل مرحلة التراجع الحقيقي في الممارسة الديمقراطية إذ بقيت الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ هي سيدة الموقف، كما أنه لم يتم إجراء انتخابات نيابية عامة ومباشرة منذ (١٩٦٧م).

المرحلة الرابعة (١٩٨٩):

تعرف هذه المرحلة بمرحلة التحول الديمقراطي أو استئناف الحياة الديمقراطية في الأردن فهي تأتي ضمن سياق تطورات إقليمية ودولية في مجال التحولات الديمقراطية والإصلاحات السياسية وذلك ضمن إطار الموجه الثالثة " من التحول الديمقراطي. ومن الصعوبة بمكان تحديد الأسباب المباشرة التي أدت إلى هذا التحول الديمقراطي في الأردن. ومع ذلك فإنه عادة ما يتم الربط بين هذا التحول ومجموعة من العوامل الداخلية والخارجية السياسية منها والاقتصادية تشكل مجتمعة عوامل تفسير هذه التغييرات.

ففي مجال العوامل الداخلية السياسية يمكن اعتبار قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية سبباً من أسباب استئناف الحياة الديمقراطية وبصدور هذا القرار زالت العوائق القانونية والإجرائية أمام إجراء الانتخابات النيابية العامة. ونظراً لوقوع الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي كان من الصعوبة بمكان إجراء الانتخابات، وبصدور قرار فك الارتباط والتعديلات التي طرأت على قانون الانتخاب، أصبح مجلس النواب الأردني يتكون من أعضاء ممثلين عن الضفة الشرقية فقط وهو الأمر الذي يمكن من إجراء الانتخابات.



العامل الآخر المفسر للتحول الديمقراطي يتمثل في ما بات يعرف بـ (هبة نيسان) أو أحداث الشغب والاحتجاجات التي بدأت في مدينة معان جنوب المملكة ثم امتدّت لتشمل مدنًا ومناطق أخرى تعبيراً عن رفض قطاعات من الشعب الأردني لسياسات الحكومة الاقتصادية وتدميرها من أزمة الاقتصاد الخانقة التي ألمت بالبلاد. وقد طالب القائمون على

تلك الاحتجاجات باستقالة حكومة زيد الرفاعي واتهموها بالفساد كما طالبوا أيضاً باستئناف الحياة النيابية والحزبية.

أمّا فيما يخص العوامل الداخلية الاقتصادية، فقد تمثلت بانخفاض قيمة الدينار الأردني، والكشف عن حجم التضخم للمديونية وارتفاع أسعار السلع إضافة إلى فشل السياسات الحكومية المالية والنقدية الانكماشية في معالجة هذه الأزمة، الأمر الذي أدى إلى اندلاع الاحتجاجات الشعبية من خلال هبة نيسان.

وبالنسبة للعوامل الخارجية، فيمكن اعتبار انهيار الاتحاد السوفياتي ونُظم الحكم الديكتاتورية في شرق أوروبا عاملاً من عوامل التحول الديمقراطي في مناطق كثيرة من العالم ومن ضمنها الأردن. فقد أدى هذا الانهيار السريع والمفاجئ إلى صعود الديمقراطية وحقوق الإنسان وقدرة الشعوب على تغيير أنظمة الحكم الشمولية إلى موقع القمة في الاهتمام الدولي. تضافر مع ذلك وتزامن معه التطورات الهائلة في تكنولوجيا الاتصالات والتي مكنت العالم من مشاهدة هذه التحولات ونقلت إليهم صوراً حيّة عن قدرة الشعوب على التغيير مما ولد القناعة والثقة لدى شعوب كثيرة بإمكانية المحاولة لإحداث التعبير.

ومن ضمن العوامل الخارجية أيضاً ما يتصل بالتغيرات الحاصلة في البيئة الإقليمية وتحديداً في مسألة الصراع العربي - الإسرائيلي منذ انطلاق مؤتمر مدريد للسلام عام (١٩٩١م) ودخول العرب في مفاوضات تسوية مع إسرائيل، مما أتاح الفرصة للالتفات لإصلاح الشؤون الداخلية ولا سيما ما يتصل منها بالديمقراطية.

وبغض النظر عن السبب المباشر لاتخاذ قرار استئناف الحياة الديمقراطية في الأردن، فقد شهدت المرحلة منذ عام ١٩٨٩ تطورات ديمقراطية إيجابية وعميقة - ناهيها بعض التراجع والضمور لفترة من الوقت ثم ما لبثت أن استعادت قوة الدفع الذاتية والموضوعية، وخلال هذه المرحلة انتخبَ الأردنيون أربعة مجالس نيابية من مجلس النواب الحادي عشر (١٩٨٩-١٩٩٣) والثاني عشر (١٩٩٣-١٩٩٧) والثالث عشر (١٩٩٧-٢٠٠١)

والرابع عشر (٢٠٠٣-٢٠٠٧) ومن أهم التطورات الديمقراطية في هذه المرحلة، صدور الميثاق الأردني (١٩٩١م)، وإلغاء قانون الأحكام العرفية وصدور قانون الأحزاب السياسية عام (١٩٩٢م)، وإلغاء قانون مقاومة الشيوعية وإصدار قانون متطور للمطبوعات والنشر عام (١٩٩٣م)، إضافة إلى ذلك فقد تم إدخال تعديلات هامة على قانون انتخابات مجلس النواب في (١٧/٠٨/١٩٩٣م) بإقرار مبدأ الصوت الواحد لكل مواطن بدلاً من القانون السابق القائم على أساس تعدد الأصوات، كما جرت تعديلات أخرى على قانون الانتخاب في عام (٢٠٠١م)، (٢٠٠٣م) تم بموجبها زيادة مقاعد عدد مجلس النواب إلى (١١٠) مقاعد من ضمنها ستة مقاعد مخصصة للنساء حسب نظام الكوتا.



لقد كان لتعديل قانون الانتخاب إلى مبدأ الصوت الواحد وتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام ١٩٩٤ وصدور قانون المطبوعات والنشر المؤقت لعام (١٩٩٧م) والانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) في (أيلول/٢٠٠٠م) والحرب الأمريكية على العراق (آذار/٢٠٠٣م) أثاراً سلبية على العملية الديمقراطية في الأردن إذ لجأت

السلطة التنفيذية في مواجهة كل حدث من الأحداث السابقة إلى الحد من الحريات العامة وتشديد الإجراءات الأمنية وتخفيض سقف حرية الإعلام. ومع ذلك فإنه يمكن القول على سبيل الإجمال، بأن التجربة الديمقراطية الأردنية منذ عام ١٩٨٩ ورغم كل الانتقادات الموجهة لها تشكل مرحلة تحول ديمقراطي حقيقي وجدّي أدت إلى تجذير الممارسات الديمقراطية في المجتمع الأردني بحيث باتت الانتخابات المباشرة والحرّة، والأحزاب السياسية وحرية الإعلام وسيادة القانون من مؤسسات ثابتة في الحياة السياسية الأردنية لا يمكن التجاوز عليها أو تجاهلها وهو ما يمهد لمزيد من الديمقراطية والحرية. وهل يحق لدولة أن تتخلى عن جزء من أراضيها تحت الاحتلال لجهة أخرى لا تستطيع ممارسة أي نوع من السلطة عليها.



الملك عبدالله الثاني في مجلس الأمة

وبعد هذا التاريخ جُمّد الدستور ووضع مكانه القوانين المؤقتة، ومارست الحكومة سلطتها دون أي رقابة برلمانية.

وفي عام (١٩٧٨م) تم تشكيل المجلس الوطني الاستشاري الذي تبين بعد ست سنوات أنه لا يمكن أن يكون البديل لمجلس نواب منتخب. وفي عام (١٩٨٥م) تم دعوة مجلس النواب التاسع والمنتخب عام (١٩٦٧م) والمنحل بعد أن فقد ثمانية أعضاء من أعضائه من الضفة الشرقية، واتخذ القرار بأن تجرى الانتخابات لملء المقاعد الشاغرة. أما المقاعد الشاغرة عن الضفة الغربية المحتلة فقام أعضاء مجلس النواب بانتخاب العضو من بين المرشحين. واستدل من هذه الخطوة أنها تكتيك أردني للتراجع عن قرار مؤتمر الرباط ولا سيما بعد الضعف والتراجع السريع لمواقف منظمة التحرير الفلسطينية خصوصاً بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام (١٩٨٢م) وخروج المنظمة من لبنان. وفي (٣٠/تموز/١٩٨٨م) اتخذ الأردن قراراً مسؤولاً بفك الروابط الإدارية والقانونية مع الضفة الغربية. وبعد ذلك تم إجراء انتخابات برلمانية شاملة للضفة الشرقية في (٨/تشرين/١٩٨٩م) بعد توقف دام أكثر من عشرين عاماً.

ثانياً: الحياة الديمقراطية في الأردن

تكاتفت جهود عدة منذ تأسيس الدولة عام (١٩٢١م) لتأسيس مجلس تشريعي، وقد نصت (المواد ٢٥-٤١) من القانون الأساسي، على أن يؤلف مجلس تشريعي في شرقي الأردن. وفي عام (١٩٢٣م) أصدر الأمير إرادة بموجب وضع "لائحة قانون الانتخاب" وفي عام (١٩٢٤م) تم إعداد قوائم الناخبين تمهيداً للشروع بانتخابات برلمانية، لكن بعد إخراج حزب الاستقلال في نفس العام قضي على فكرة الانتخابات النيابية وعلى مشروع القانون الأساسي، وبسبب الضغط الإنجليزي أرجئ تنفيذ قانون الانتخاب وأهملت لائحة القانون الأساسي رغم إلحاح الشعب ومثابرتة على المطالبة بتأليف مجلس نيابي. ولكن بعد توقيع الاتفاقية الأردنية- البريطانية عام (١٩٢٨م)، ولتصديق هذه المعاهدة وإعطائها طابعاً قانونياً "رغبت بريطانيا في إنشاء مجلس تشريعي لا حول له ولا طول ولا وظيفة، إلا

تصديق القرارات التي يتخذها المجلس التنفيذي "مجلس الوزراء" الذي يسيطرون عليه". وقد تبلورت الفكرة الإنجليزية في عهد رئيس الوزراء حسن خالد أبو الهدى، الذي بذل هو والأمير مساعٍ حثيثة لإقناع الناس بالتسجيل للانتخابات، ويقول الموسى والماضي: "إنه لولا تدخل الأمير شخصياً مع زعماء البلاد وأعيانها، ولولا الوسائل الإدارية العديدة التي استعملها رجال الحكومة، لما أتيح للمجلس التشريعي أن يلتئم يومذاك"^(١). وبالرغم من ذلك فقد نشب خلاف بين المجلس التشريعي الأول (١٩٢٩-١٩٣١) والحكومة في مطلع فبراير (١٩٣١م)، بسبب ملحق قدمته الحكومة يقضي بتخصيص مبلغ (٦.٢٦٩) جنيهاً استرلينياً كنفقات لقوة الصحراء ومراقبة البادية.



وفي الفترة (١٩٢٩-١٩٤٦) تم انتخاب خمسة مجالس تشريعية، وعندما تغير اسم الإمارة إلى المملكة الأردنية الهاشمية عام (١٩٤٦م)، تم إنشاء مجلس الأمة الأردني الأول، والذي يتكون من مجلسي النواب والأعيان، النواب يتم انتخابهم من الشعب

(١) محمد الصلاح، الإدارة في إمارة شرق الأردن، ص ٨٩.

والأعيان يعينهم الملك. وبعد وحدة الضفتين عام (١٩٤٩م) أصبح هناك عدد مماثل من النواب والأعيان في الضفة الغربية لما هو موجود في الضفة الشرقية. وفي فترة توحيد الضفتين تم انتخاب (٨) ثمانية مجالس برلمانية.

فالنظام السياسي يشمل المؤسسات السياسية كافة التي تقوم بعمليات صنع القرارات، وتنفيذها بطريقة مقبولة من الجماعات المختلفة، التي أضفت صفة الشرعية على هذه المؤسسات السياسية، ومن أهمها، الدولة، الحكومة، البرلمان، الأحزاب السياسية. وعليه فإنّ النظام السياسي هو التعبير المؤسسي لحركة التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بين فئات المجتمع وأفراده.

في ضوء ما تقدم فإن هذا الفصل سيتناول عدداً من مؤسسات النظام السياسي الأردني، وسيتم الحديث ضمن المحاور التالية:

١. تطور النظام السياسي الأردني.

٢. تطور الحياة الديمقراطية في الأردن.

أولاً: تطور النظام السياسي الأردني:

ولد الأردن كياناً سياسياً نتيجة لعوامل سياسية دولية وعربية في (١١/ نيسان/ ١٩٢١م) وقد بينا العوامل بالتفصيل في الفصل الثاني. إلا أنّ الوعي السياسي بين الأردنيين في تلك الفترة كان متأخراً بسبب انتشار الأمية وقلة عدد المتعلمين.

وقد سعى الأمير عبد الله إلى الحصول على الاعتراف الدولي بالكيان السياسي الأردني، فوَّع مع بريطانيا اتفاقية (٢٠/ شباط/ ١٩٢٨م) إلا أنّ الاتفاقية كانت مجحفة بحق الأردن^(١)، حيث قامت معارضة شعبية قوية على هذه المعاهدة وتنادى زعماء الشعب

(١) الموقع الرسمي لمجلس النواب الأردني.

ومثقفوه إلى عقد أول مؤتمر وطني في (٢٥/تموز/١٩٢٨م) للنظر في بنود المعاهدة والاتفاق على خطة للعمل السياسي. وقد أسفر المؤتمر عن تبني مجموعة من المطالب منها: التمسك بأمير البلاد، ورفض الانتداب، ورفض وعد بلفور، والدعوة للوحدة العربية، واعتبار شرقي الأردن جزءاً لا يتجزأ من سوريا.

كان الأمير عبدالله يحكم البلاد بمفهوم الأب الذي يمارس سلطاته على أفراد أسرته وقد تقبل السكان ذلك النمط بارتياح لتلائمه مع النمط الرعوي القبلي الذي كان سائداً في البلاد. وكان الأمير يسعى جاداً إلى تحقيق الوحدة السورية بحدودها الطبيعية، ولهذا لم يفرق الأمير بين الأردني أو السوري أو الفلسطيني أو اللبناني. ووجد الأمير استجابة لهذا التوجه عند الأردنيين، ومن مظاهر هذا الاتجاه الوحدوي تسمية البلاد بالشرق العربي لعدة سنوات وجيشها بالجيش العربي.

وقد سعى الأمير عبد الله في الأربعينيات إلى تحقيق الوحدة السورية ولكنه لم يوفق واضطر للقبول بجامعة الدول العربية التي كان يعتقد أنها تمثل الحد الأدنى من الوحدة العربية.

وبعد استقلال الأردن في (٢٥/أيار/١٩٤٦م) ازدادت المطالبة بحياة دستورية ديمقراطية، إلا أن تسارع الأحداث في فلسطين واحتلال ثلثي فلسطين ولجوء مئات الألوف من الفلسطينيين إلى الأردن، أدّى إلى تغيير في الحقائق التي يقوم عليها النظام السياسي الأردني، فظهرت المعارضة على الصعيدين النيابي والشعبي، وتشكلت الأحزاب السياسية وكان بعضها فروعاً لأحزاب سياسية في خارج البلاد مثل حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الشيوعي، وجماعة الإخوان المسلمين وكان بعضها قد نشأ في الأردن مثل حزب التحرير الإسلامي وحركة القوميين العرب.

وقد تحقق في الخمسينيات العديد من الإنجازات السياسية المهمة يمكن أن نذكر منها:

١. تعريب قيادة الجيش الأردني في (١/آذار/١٩٥٦م).

٢. تنحية كلوب- قائد الجيش الأردني آنذاك- عن قيادة الشرطة الأردنية.
 ٣. إلغاء قوانين الدفاع.
 ٤. إجراء انتخابات برلمانية سادتها النزاهة.
 ٥. تأسيس عدد من الأحزاب السياسيّة ذات الرّؤى الأيدولوجيّة.
 ٦. إلغاء معاهدة التحالف الأردنيّة البريطانيّة التي عقدت في (١٥/ آذار/ ١٩٤٨م).
 ٧. صدور دستور وطني في كانون الثاني (١٩٥٢م)، والذي ما يزال معمولاً به حتى الآن. وقد صمّنَ الدستور الحريات العامة ومسؤولية الحكومة أمام مجلس النواب.
 ٨. منع انضمام الأردن إلى حلف بغداد.
 ٩. مشاركة الأردن في التصدي للعدوان الثلاثي الذي قامت به كل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل على مصر آنذاك.
- وكانت حرب عام (١٩٦٧م) هزيمة قاسية للعرب، وأحدثت في الأردن صراعاً اجتماعياً قوياً تمثل في ظهور الحركات السياسية المسلحة والمعارضة للنظام، وانتهت هذه الحركات بأحداث مؤسفة في عامي (١٩٧٠م) و(١٩٧١م) بين الجيش الأردني وفصائل المقاومة الفلسطينية التي تدخلت بشكل سافر في الأمور الداخلية للأردن. وانتهت هذه الأحداث المؤلمة بعودة الأمن والاستقرار في الأردن وحاول النظام السياسي الأردني إيجاد تنظيم سياسي يُعبّر عن مصالحه فتم في عام ١٩٧٢ تأسيس الاتحاد الوطني العربي الذي لم يعيش طويلاً.
- واستمرت حالة الفراغ السياسي في الأردن بعد عام (١٩٧٢م) ومما زاد في حدة هذه الأزمة قرار مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الرباط في أيار (١٩٧٢م)، والذي نص على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

أعضاء مجالس النواب الأردني عن محافظة جرش
مجلس النواب الثاني من (٢٠ / ٤ / ١٩٥٠م) إلى (٣ / ٥ / ١٩٥١م)
مفلح مصطفى البرماوي / أول نائب عن محافظة جرش.
مجلس النواب التاسع من (١٨ / ٤ / ١٩٦٧م) إلى (١٨ / ٤ / ١٩٧١م)
جلال مرزوق القلاب
عدد الأعضاء: (٦٠)

مجلس النواب الحادي عشر (١٩٨٩-١٩٩٣)
عيسى العابد الريموني، حسين مجلي رواشدة.
مجلس النواب الثاني عشر (١٩٩٣-١٩٩٧م)
مفلح الرحيمي، سليمان سلامة السعد.
مجلس النواب الثالث عشر (١٩٩٧-٢٠٠١م)
رياض أحمد داود عثمان، مفلح حمد الرحيمي.
مجلس النواب الرابع عشر (٢٠٠٣-٢٠٠٧م)
مفلح الرحيمي، إبراهيم عرعر اوي، هاشم الزبون، علي عقلة قواقزة.
مجلس النواب الخامس عشر (٢٠٠٧-٢٠٠٩م)
وفاء بني مصطفى، محمد زريقات، مفلح الرحيمي، أحمد العتوم، سليمان السعد.
مجلس النواب السادس عشر (٢٠١٠-٢٠١٣م)
باسل عياصرة، محمد زريقات، مفلح الرحيمي، أحمد العتوم.
مجلس النواب السابع عشر (٢٠١٣-٢٠١٦م)
وفاء بني مصطفى، نجاح العزة، عبدالله الخوالدة، مفلح الرحيمي، محمد هديب.
مجلس النواب الثامن عشر: (٢٠١٦م)
وفاء بني مصطفى، محمد هديب، عقلة غمار، هدى العتوم، محمد عياصرة.

أعضاء مجالس الأعيان عن محافظة جرش:

- يوسف الدلاييح
- زهير الكايد
- عيسى الريموني
- محمد الطرزي
- عادل حداد
- عادل بني محمد
- حسين العتوم
- السيدة/ فداء حمود
- رضا الخوالدة

رؤساء الوزارات والوزراء من أبناء محافظة جرش:

- مضر بدران / رئيس وزراء
- عدنان بدران / رئيس وزراء
- علي باشا الكايد / أول وزير من محافظة جرش
- حسن الكايد / وزير
- يوسف الدلاييح / وزير
- مفلح الرحيمي / وزير
- عاطف عضيبات / وزير
- حسين مجلي / وزير
- عادل بني محمد / وزير

- خليف الخوالدة / وزير
- رضا الخوالدة / وزير

قائد الجيش الأردني: الفريق أول محمود فريحات